

## الرَّسْمُ الْقُرْآنِيُّ فِي مَنْظُورِ الشَّيْخِ مَعْرِفَةَ

إِبْرَاهِيمَ عَلِيَّ السَّفْسِيفِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.. الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا  
مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ الطَّاهِرِينَ. ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي،  
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي، يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾.

\*\*\*\*\*

### تمهيد: خريطة الاتجاهات في الرسم القرآني

الرَّسْمُ الْقُرْآنِيُّ مِصْطَلَحٌ يُسْتَعْمَلُ لِبَيَانِ الْكَيْفِيَّةِ الَّتِي كُتِبَتْ بِهَا الْمِصْحَافُ الْقُرْآنِيَّةُ فِي  
عَهْدِ عِثْمَانَ بْنِ عَفَانَ. وَكَانَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ سَابِقًا بِ"عِلْمِ الْهَجَاءِ".

الْمَلَاخِظَةُ الْبَارِزَةُ الَّتِي يَجِدُهَا كُلُّ قَارِئٍ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ هِيَ وَجُودُ فَوَارِقٍ بَيْنَ هَذَا الرَّسْمِ  
وَالرَّسْمِ الْقِيَاسِيِّ الَّذِي نَكْتُبُ بِهِ. وَهُوَ مَا يُوقِعُ الْكَثِيرِينَ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي اللَّحْنِ،  
رِغْمَ إِتْقَانِهِمْ لِلْكِتَابَةِ وَالْقِرَاءَةِ بِالرَّسْمِ الْقِيَاسِيِّ.

وَقَدْ حَصَرَ عُلَمَاءُ الرَّسْمِ الْقُرْآنِيِّ الظُّوَاهِرِ الْإِمْلَائِيَّةِ الَّتِي خَالَفَ فِيهَا الرَّسْمُ الْقُرْآنِيُّ  
الرَّسْمَ الْقِيَاسِيَّ، فِي سِتِّ ظَوَاهِرٍ، هِيَ: الْحَذْفُ وَالزِّيَادَةُ وَالْهَمْزُ وَالْإِبْدَالُ وَالْفِصْلُ  
وَالْوَصْلُ وَمَا فِيهِ قِرَاءَتَانِ.

في تعليل الظواهر الإملائية التي خالف فيها الرسم القرآني الرسم القياسي، هنالك اتجاهان، هما<sup>١</sup>:

- الأول: اتجاه المخطئة، والذين يذهبون إلى أنّ الرسم القرآني توفيقِي/اجتهادي، وأنّ شيئاً من الخطأ قد وقع فيه عند التدوين الأول للقرآن، سواءً أكان هذا الخطأ قد وقع من الكتبة أم ممّن علّم الصحابة الكتابة أم لأمر بدت لهم ونحن نجهلها.

- الثاني: اتجاه المصوّبة، والذين يرون أنّ الرسم القرآني توقيفي، فبنوا على صحّة الرسم القرآني عند التدوين الأول للقرآن.

وفي داخل هذا الاتجاه ثلاث فرضيات تعليلية رئيسة، هي:

- الأولى: تقوم على التعليل اللغويّ من التطوّر التاريخيّ للرسم والمسوّغات الصوتية والصرفية والأصل والإشباع وغيرها.

- الثانية: تتخذ من تعدّد القراءات سبيلاً للتعليل.

- الثالثة: تدعي التوافق الدلاليّ بين هذه الظواهر والدلالة.

والمائز بين هذه الفرضيات الثلاث أنّ الأولى والثانية تستند إلى مبررات داخلية نابعة من أصل اللغة أو القراءات.

أمّا الفرضية الثالثة فتستند إلى مبررات معنوية خارجية عن اللغة والقراءات، بل تفتح فيها التعليلات فتتوارد من كلّ اتجاه، وكلّ بحسب قدرته العقلية. يقول محمّد نور الدين المنجد:

---

<sup>١</sup> للمزيد حول هذين الاتجاهين، انظر: د. حسن عبدالجليل العبادلة، مناهج الباحثين في تعليل ظواهر رسم آيات القرآن الكريم: ١٨-٣٤.

إِنَّ التَّعْلِيلَاتِ اللُّغَوِيَّةَ كَانَتْ "هِيَ الشَّائِعَةُ حَتَّى عَصَرَ ابْنَ البَنَاءِ المِرَاكِشِيَّ(ت): (٧٢١هـ) الَّذِي اجْتَهَدَ فِي تَأْمَلِ الرَّسْمِ القُرْآنِيِّ، فَصَنَّفَ (عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل)، وخرج بنظريته هي أقرب إلى الصوفيّة؛ إذ ربط الهمزة وحروف المدّ واللين بمعانٍ كليّة تتفرّع عنها المعاني إلى مُدْرَكٍ وغير مُدْرَكٍ، والمدرَك إلى ظاهر وباطن.

وحاول في نظريته هذه تقديم تفسير دلاليّ لكثير ممّا خرج فيه الرّسم عن القياس من حذف وزيادة وإبدال ووصل وفصل وغير ذلك. والجديد في مصنّفه أنّه شقّق لمن بعده مسلكًا جديدًا يربط فيه بين الرّسم والمعنى، يُصيب فيه من أصاب، ويخطئ من أخطأ ولكلّ مجتهد نصيب"٢.

### منظور الشّيخ معرفة للرّسم القرآنيّ

الشّيخ محمّد هادي معرفة (١٣٤٨-١٤٢٧هـ) من أبرز المؤلّفين على مستوى الحوزة العلميّة الذين اهتمّوا كثيرًا بالتأليف تحت مصطلح علوم القرآن، فكتب موسوعته (التمهيد في علوم القرآن) في عشرة أجزاء.

وهو يُعدّ من الإماميين القلائل في هذا العصر -إنّ لم نقل كلّ العصور بحسب ما اطلّعتُ- الذين كان له منظور لافت في شأن الرّسم القرآنيّ، إنّ على مستوى التناول حيث توسّع فيه كثيرًا، وإنّ على مستوى الجرأة في إبداء الرأي.

وهأنذا ألخصه على النحو الآتي:٣

١ مراده: أقرب إلى التفسير الباطنيّ، فقد عُرف عنهم ذلك.

٢ التّكامل الدلاليّ بين الرّسم العثمانيّ والتفسير القرآنيّ، ٩٨.

٣ انظر: التمهيد في علوم القرآن: ١/٣٦١-٤٠١.

١. وُضِعَ الرَّسْمُ لِيُعَبَّرَ عَنِ الْمَعْنَى بِنَفْسِ اللَّفْظِ الَّذِي يُنْطَقُ بِهِ، فَالْكَتَابَةُ فِي الْحَقِيقَةِ قِيدٌ لِلْفِظِ الْمَعْبَّرِ عَنِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ. وَعَلَيْهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الرَّسْمُ مُطَابِقًا لِلْفِظِ الْمَنْطُوقِ تَمَامًا؛ لِيَكُونَ الرَّسْمُ مِقْيَاسًا لِلْفِظِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ أَوْ نَقْصَانٍ.

غَيْرَ أَنْ أَسَالِيبَ الْإِنْشَاءِ وَالْكَتَابَةِ تَخْتَلِفُ عَنِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ بِكَثِيرٍ. وَلَكِنْ لِأَسْبَابٍ بِذَلِكَ مَا دَامَ الْإِصْطِلَاحُ الْعَامَّ جَارِيًا عَلَيْهِ، فَلَا يُسَبَّبُ التَّبَاسُّ فِي الْمَرَادِ.

٢. رَسَمَ الْمَصْحَفَ فِيهِ الْكَثِيرُ مِنَ الْأَخْطَاءِ وَالتَّنَاقُضَاتِ، بِحَيْثُ لَوْ لَمْ يَكُنْ سَمَاعٌ مُتَوَاتِرٌ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ جَيِّلاً بَعْدَ جَيْلٍ لِأَصْبَحَ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ قِرَاءَةَ كَثِيرٍ مِنَ الْكَلِمَاتِ قِرَاءَةً صَحِيحَةً.

٣. أَسْبَابُ هَذِهِ الْأَخْطَاءِ وَالتَّنَاقُضَاتِ تَرْجِعُ إِلَى:

- عَدَمُ إِضْطِلَاحِ الْعَرَبِ بِفَنُونِ الرَّسْمِ فِي ذَلِكَ الْعَهْدِ، فَكَانَ رَسْمُهُمْ بَدَائِيًّا وَرَدِيئًا. بَلْ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ الْكَتَابَةَ مِنْهُمْ إِلَّا عَدَدٌ قَلِيلٌ.

- أَنَّ الَّذِينَ انْتَدَبَهُمْ عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ لِكِتَابَةِ الْمَصْحَفِ كَانُوا جُهَلَاءَ بِالرَّسْمِ وَأَسَالِيبِ الْكَتَابَةِ. ثُمَّ إِنَّ التَّسَاهُلَ مَعَ مَا وَقَعُوا فِيهِ مِنْ أَخْطَاءٍ وَتَنَاقُضَاتٍ أَعْقَبَ تَكْرِيسَهَا فِي وَاقِعِ الْأُمَّةِ، وَلَمْ يَتَجَرَّأْ الْعَرَبُ عَلَى تَصْحِيحِهَا عِبْرَ الْعَصُورِ.

٤. وَجُودُ الْأَخْطَاءِ وَالتَّنَاقُضَاتِ فِي الرَّسْمِ الْقُرْآنِيِّ لَا يَمَسُّ كِرَامَةَ الْقُرْآنِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ:

- الْقُرْآنُ - فِي وَاقِعِهِ - هُوَ الَّذِي يُقْرَأُ لَا الَّذِي يُكْتَبُ، فَلَا تَضُرُّ الْكَتَابَةَ بِشَيْءٍ مَا دَامَتِ الْقِرَاءَةُ بَاقِيَةً عَلَى سَلَامَتِهَا الْأُولَى وَالتِّي حَافِظٌ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ.

- تَخْطِئَةُ الرَّسْمِ الَّذِي كُتِبَ بِهِ الْقُرْآنُ هِيَ اسْتِنْكَارٌ عَلَى جَهْلٍ وَتَسَاهُلٍ الْكَتَبَةِ الْأَوَائِلِ، وَلَيْسَتْ قَدْحًا فِي نَفْسِ الْكِتَابِ.

- قيل: إنّ الحكمة من الإبقاء على الرّسم القرآنيّ الأوّل دون تغيير تمثّلت في الحذر على نفس القرآن من أن تمسّه يد السّوء بحجّة الإصلاح. وهذا يُفيد المسلمين من جهة احتجاجهم بسلامة القرآن من التّحريف عبر القرون.

٥. بأيدينا آثار -حكم أرباب النّقد والتّمحيص بصحّتها- تنسب إلى كثير من الصّحابة والتّابعين اعتقادهم بوجود خطأ في الرّسم القرآنيّ، وبعدهم ثقتهم بالكتبة الأوائل. وهذا غاية ما تدلّ عليه تلك الآثار، أمّا المحتوى فلا يكاد يُصدّق على أيّ تقدير. ومن ذلك:

روى ابن أبي داود و أبو عبيد بسندهما الى عروة بن الزبير، قال: سألت عائشة عن لحن القرآن في ثلاث آيات: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾ (طه: ٦٣). و﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ (المائدة: ٦٩). و﴿لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (النساء: ١٦٢)؟! فقالت: يا ابن أختي، هذا عمل الكتّاب، أخطأوا في الكتابة!

قال جلال الدين السيوطي: هذا إسناد صحيح على شرط الشّيخين.

٦. بالمقارنة بين الرّسم القرآنيّ والرّسم القياسيّ المعاصر هنالك (٩٦٦٩)<sup>٢</sup> مخالفة موزّعة على سور القرآن.

٧. غلا البعض فقال بتوقيفيّة الرّسم القرآنيّ من قبل الرّسول (صلى الله عليه وآله) ولم يكن للكتبة الأوائل دخل في رسمه، بل زعموا أنّ وراء هذه المخالفات والتّناقضات

---

<sup>١</sup> من الواضح أنّ هذا الأثر لا علاقة له بالرّسم وإتّما بالنّحو، وإيادره جاء للتّمثيل على اعتقاد بعض الصّحابة بوقوع الخطأ من الكتبة الأوائل.

<sup>٢</sup> هذا الرّقم مبنيّ على إحصاء مُجدول قام به الشّيخ نفسه -رحمه الله-.

أسرارًا خفيّةً وحكمًا بالغة لا يعلمها إلا الله تعالى. وقد صرّح بغلو هؤلاء من القدماء ابن خلدون (٧٣٢-٨٠٨ هـ) ومن المعاصرين الدكتور صبحي الصالح (١٣٤٥-١٤٠٧ هـ).  
٨. لكي يكون القرآن في متناول عامّة الناس تحقيقًا للغرض الذي أنزل من أجله، ولكون الرّسم القرآنيّ غير توقيفيّ وإنّما هو اصطلاحيّ، فإنّه يجوز تبديله إلى الرّسم القياسيّ الحاضر - وهو رأي جمهور المحقّقين -<sup>١</sup>.

الأحد: ٢١ رجب الأصبّ ١٤٤٧هـ / ١١ يناير ٢٠٢٦م.

- 
- <sup>١</sup> عرض الدكتور خليل بن عبدالرحمان المبارك في كتابه (النّوازل الفقهيّة المتعلّقة بالقرآن الكريم) في الصّفحات (٥٥-٦٩) أقوال علماء العامّة في حكم الالتزام بالرّسم القرآنيّ في كتابة المصحف مع أدلّتها، والتي تتلخّص في:
- الأوّل: وجوب الالتزام بالرّسم القرآنيّ، وأنّه تحرم مخالفته. وهذا مذهب الجمهور سلفًا وخلفًا.
  - الثّاني: جواز الكتابة بالرّسم القياسيّ مطلقًا.
  - الثّالث: جواز الكتابة بالرّسم القياسيّ في المصاحف التّعليميّة مع الإبقاء على الرّسم القرآنيّ في المصاحف الأخرى.
  - الرّابع: وجوب الكتابة بالرّسم القياسيّ، ولايجوز الكتابة بالرّسم القرآنيّ.